بلاغ حول
التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2022

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه السبت 11 محرم 1445هـ، الموافق ل29 يوليوز 2023م، بالقصر الملكي بتطوان، السيد عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب، الذي رفع إلى جلالته التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2022.

وفي معرض كلمته بين يدي جلالة الملك، قال السيد الجواهري إن الاقتصاد الوطني سجل خلال سنة 2022 نموا بنسبة 1,3% بعد 8% في 2021، متأثرا بسياق دولي صعب وموسم فلاحي متسم بجفاف حاد.

وأوضح أنه رغم هذه الظرفية غير المواتية والمجهود الذي بذلته الدولة لتخفيف وقع ارتفاع الأسعار على الأسر والمقاولات، استمرت وضعية المالية العمومية في التحسن، حيث تراجع عجز الميزانية إلى 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

ومن جهة أخرى، أشار السيد الوالي إلى أنه على مستوى المبادلات الخارجية، تواصلت الدينامية المسجلة سنة 2021 مدعومة بالأداء الجيد للمهن العالمية للمغرب ولقطاع الفوسفاط. وتحسنت مداخيل الأسفار إلى مستوى قياسي فيما استمر التدفق الاستثنائي لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. ومكنت هذه التطورات من احتواء عجز الحساب الجاري في 3,5%، فيما تعززت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب إلى ما يعادل 5 أشهر ونصف من الواردات.

وأردف قائلا أنه على غرار معظم دول العالم، لم يسلم المغرب من التصاعد الحاد للضغوط التضخمية الذي ميز السنة. فبعد نسبة لم تتعد في المتوسط 1,5% خلال العشرين سنة الماضية، بلغ التضخم 6,6% في 2022 وهو أعلى مستوى منذ 1992. وأمام وضع كهذا، أوضح أن بنك المغرب عمد إلى تشديد سياسته النقدية لتسهيل عودة التضخم إلى مستويات تنسجم مع هدف استقرار الأسعار. وهكذا، رفع سعر الفائدة الرئيسي ليصل إلى 2,5% في نهاية السنة. وبالموازاة مع ذلك، سهر بنك المغرب على ضمان تمويل ملائم

للاقتصاد، حيث واصل تلبية كافة طلبات السيولة التي تتقدم بها البنوك كما استمر في تنفيذ برامجه المخصصة لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد آخر، أبرز السيد الجواهري أن التحولات العميقة التي تعرفها الساحة الدولية مع تصاعد الانقسام الجيوسياسي والسيادة الاقتصادية، وكذا تواتر الظواهر المناخية القاسية وتفاقم الإجهاد المائي، تؤشر على تحديات كبرى سيواجهها المغرب خلال السنوات المقبلة. وأمام هذه التطورات، يرى أنه يتعين الرفع من قدرة السياسة العمومية على التكيف وتعزيز مرونتها وتقوية قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود.

لأجل ذلك، يعتبر أنه يجب أن يظل تثمين الرأسمال البشري في طليعة الأولويات. وأوضح أنه في هذا الصدد، يبرز ورشان حاسمان يوحيان بتحقيق نقلة نوعية في هذا المجال. أولهما، ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي بادر جلالة الملك إلى إطلاقه سنة 2021، فيما يتمثل الورش الثاني في إصلاح نظام التعليم الذي بُذلت من أجله جهود كبيرة منذ عدة سنوات.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أكد السيد الوالي أن من شأن تحديث القطاع العمومي الذي دعا إليه جلالة الملك سنة 2020 أن يمكن من تصحيح الاختلالات البنيوية للمؤسسات العمومية. كما أن التعبئة القوية لتحفيز الاستثمار الخاص عقب خطاب جلالة الملك تبعث على أمل زخم جديد للنمو والتشغيل.

وفي موضوع آخر، شدد السيد الوالي على أن ترشيد الموارد العمومية أضحى أمرا حيويا يقتضي تسريع العديد من الأوراش التي ستمكن من إفراز الهوامش اللازمة لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. لذا، بات من الملح استكمال إصلاح نظام المقاصة الذي أطلق سنة 2013 وكذا إصلاح منظومة التقاعد.

وأبرز السيد والي بنك المغرب أن توالي الصدمات الخارجية منذ سنة 2020 كشف مواطن ضعف النسيج الاقتصادي وهشاشة بعض الفئات من الساكنة. وبالمقابل، أظهر المتانة التي اكتسبها المغرب بفضل استراتيجية تنويع الاقتصاد والإصلاحات التي تم إطلاقها خلال العقدين الأخيرين.

وعلى الصعيد الدولي، ذكر السيد الوالي أن المغرب استطاع تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، أن يفرض نفسه كشريك موثوق به وكبلد للسلم والاستقرار، وهو ما فتئ يعود عليه بالنفع الكبير، كما يدل على ذلك خروجه من اللائحتين الرماديتين لمجموعة العمل المالي والاتحاد الأوروبي، واستفادته من خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي وكذا احتضانه للاجتماعات السنوية المقبلة لصندوق النقد والبنك الدوليين بمراكش.